



مصريين

٢٠١٥ سبتمبر

السنة الثانية عشر

شهرية اقتصادية

قناة السويس الجديدة .. معجزة مصرية

انطلاقة واسعة للاستثمار

د. محمد سعد الدين

كتب : علاء محمود

قناة السويس الجديدة هدية مصر الى العالم

ان التنمية في مصر تسير في معدتها الصاعد وطريقها الصحيح فالمشروعات العملاقة والحيوية هي هدف المصريين في تلك اللحظة التاريخية ولقد أكد دكتور محمد سعد الدين الخبير الاقتصادي المعروف ان مشروع قناة السويس الجديدة هي هدية مصر للعالم وحدث تاريخي بكل المقاييس فهي قناة اخرى تضاف الى القناة الاصلية والتي تم انجازها في وقت قياسي له جدوى اقتصادية كبيرة من شأن زيادة ايرادات القناة فهو يقلل زمن التقاطر وعبور السفن عبر القناة وبذلك يحقق منفعة كبيرة لتلك السفن ويقلل تكاليف الشحن وتخفيض استهلاك الوقود وهذا يعطي ميزة افضل تساعده في رفع الرسوم التي تزيد ايرادات القناة فإنشاء القناة الجديدة اصبح هناك اتجاهين لعبور السفن مما يعطي حرية العبور والملاحة على امتداد ممر القناة فإذا حدث عطل لاحدى السفن او المراكب فإن ذلك لا يعيق عبور بقية السفن حيث ان القناة الجديدة سوف تتبع اجراء مناورة واحلاء الممر الملاحي للسفن العابرة في الوقت الذي يتم فيه اصلاح المراكب العاطلة كما ان تعليمي القناة الجديدة يتيح فرصة اكبر لعبور السفن العملاقة ذات الحمولات الضخمة التي لم تكن تمر في قناة السويس وهذا في حد ذاته يزيد من حجم التجارة العالمية التي تمر عبر قناة السويس فيكون له مرور على زيادة ايرادات القناة



المستثمر الاجنبي حقه وواجبه ويكون حصوله على حقوقه امرا ميسورا ويكون ذلك عاملا اساسيا في جذب الاستثمارات الاجنبية وعن الدعم قال سعد الدين بأنه حتى الان لم يخطي ملف الدعم بالادارة الصحيحة حيث انه من الضروري لتطبيق فلسفة الدعم وترشيد وضمان وصوله الى مستحقيه ان يكون ذلك من خلال دعم الفرد (المواطن) وليس السلعة فتحرير اسعار السلع مع دعم محدودي الدخل لكي يستطيع الحصول عليها هو افضل طريق لترشيد ففي هذه الحالة لا يستطيع الاغنياء الحصول على الدعم الذي لا يستحقونه والذي كانوا يحصلون على اضعاف ما يحصل عليه محدودي الدخل فيه مما يحدث هدرا للدعم حرمان محدودي الدخل منه وهذا ما يحدث في حالة دعم السلع والذي يكرث عملية اهدر الدعم وعدم وصوله لمستحقيه فالاصل في الدعم دعم الفرد وليس السلعة.

فلو نظرنا الى اسطوانة البوتاجاز مثلا فإن الدعم الذي ينفق عليها تستحوذ عليه مزارع الدواجن ومصانع الطوب نظرا لأنهم يستهلكون كمية كبيرة من الاسطوانات يوميا في حين ان اي اسرة لا تستهلك سوء اسطوانتين أسبوعيا علي الاكثر فيحدث هدرا للدعم كما انه لا يصل الي مستحقيه فتضيع معه الفلسفة الاساسية القائم عليها الدعم ولكن نوتم تحرير اسعار البوتاجاز وتم دعم محدودي الدخل لكي يستطيع الحصول على الاسطوانة فإن ذلك ادعى الي ترشيد الدعم وضمان وصوله الى مستحقيه وعن مشروعات الطاقة الجديدة والمتتجدة يوضح سعد الدين بأن مصر وابلاد القليلة التي يتوفّر فيها مصادر عديدة للطاقة المتتجدة مثل الطاقة السخنة وطاقة الرياح وأن الاستثمارات في هذا المجال ضخمة جدا فاستخدام الطاقة السخنة في انتاج الكهرباء لو تم باستثمارات كبيرة لاشك ان تكلفة الكهرباء المنتجة سوف تكون اقل بكثير توفر مليارات الجنيهات التي تستخدم في انتاج الكهرباء بالطرق العادلة فضلا عن تعويض النقص في الانتاج الذي نواجهه سواء للاستهلاك المنزلي أو الصناعي فشكلة الطاقة من المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري في السنوات القادمة يتعين معه ان تأخذ الحكومة خطوات نحو تفعيل الاستثمار في هذا المجال لجذب الشركات العالمية العاملة في هذا المجال.



حيث ان رسوم عبور هذه السفن تكون مضافة عن رسوم السفن ذات الحمولات العادية هذا بالإضافة الى اقامة ممرات في المجرى الملاحي لصلاح وصيانة السفن وتمويلها هذا وسوف يكون هناك مشروعات لوجيستية على جانبى القناة لتقديم الخدمات اللوجستية المختلفة من شحن وتغليف وتمويل وصيانة واصلاح مواصلة ابحار السفن بعد ذلك الى اوروبا وجنوب شرق آسيا كما ان هناك أهمية سياسية واستراتيجية للقناة سوف تتضاعف هذه الأهمية بإنشاء قناة السويس الجديدة التي سوف تساهم بتصدير وافر في حركة التجارة العالمية هذا افضل على زيادة النقد الاجنبي الناتج من ارادات القناة والذي يدعم الاحتياط النقدي للدولة وسوف يكون للقناة الجديدة دورا كبيرا في تنمية محور قناة السويس وشبه جزيرة سيناء كما اشار سعد الدين الى ان التنمية الاقتصادية تتطلب ان يكون هناك فكرا جديدا وحلولا مبتكرة وغير تقليدية تتناسب طبيعة المرحلة الذي تمر بها مصر فمصر لديها ثروات طبيعية متمثلة في سواحلها الشمالية والشرقية وكذلك ثرواتها المعدنية في الصحراء الشرقية والغربية وشبه جزيرة سيناء مثل البترول والمعادن المختلفة من ذهب ونحاس وفوسفات ومنجنيز والومنيوم .. الخ

في الوقت التي تعاني منه مصر من ضعف الامكانيات المادية والخبرات العلمية من الممكن ان يكون هناك اتجاه للشراكة مع الشركات العالمية في جميع المجالات الاستثمارية والاقتصادية لاقامة المشاريع العملاقة التي تحتاجها البلد وذلك عن طريق حق الانتفاع لمدة ٢٥ عاما فباتى المستثمر ويفهم هذه المشروعات العملاقة سواء في مجال الطاقة او الصناعات الحيوية او في قطاعات اخرى بتكلفة استثمارية يتحملها بالكامل دون ان يكافف الدولة ملیما واحدا علي ان يكون للحكومة المصرية نسبا من الربح ول يكن ٢٠٪ من اجمالي ارباح المشروع علي ان يكون المشروع باكمله من حق الدولة بنهاية فترة الانتفاع وستطيع الدولة في المرحلة ان تقيم المشاريع العملاقة الداعمة للاقتصاد في اقل وقت ودون تحمل اعباء تشق كاهل موازنة الدولة كما ان اقامة هذه المشاريع يكون له دور كبير في حل مشكلة البطالة مما تحتاجه هذه المشاريع من موارد بشرية فضلا